

الدورة الثامنة والستون بعد المائة للمجلس

البند 5: مبادرة العمل يداً بيد

يستجيب هذا التقرير الموجز إلى الطلبات المقدمة من لجنة البرنامج في دورتها الثلاثين بعد المائة (الوثيقة CL 166/9) والمجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة (الوثيقة CL 166/REP) لتوفير معلومات محدّثة بصورة منتظمة عن التقدم المحرز والنتائج المحقّقة في مجال تنفيذ مبادرة العمل يداً بيد. ويوفّر خلاصَةً مقتضبة عن التقرير المرفوع إلى لجنة البرنامج في دورتها الثانية والثلاثين بعد المائة وإلى المجلس في دورته الثامنة والستين بعد المائة (الوثيقة CL 168/5). ويستند التقرير إلى المعلومات الواردة في التقارير السابقة المقدّمة إلى لجنة البرنامج والمجلس. كما توجد معلومات إضافية عن مبادرة العمل يداً بيد متاحة على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمبادرة على الموقع الشبكي للمنظمة وعلى المنصة الجغرافية المكانية التابعة للمبادرة.

وحتى 22 أكتوبر/تشرين الأول 2021، كان 45 بلدًا قد أبدى رغبته في المشاركة في المبادرة. وتضمّ هذه البلدان: إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيرو، وتشاد، وتنزانيا، وتوفالو، وجزر سليمان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزمبابوي، وسان تومي وبرنسيبي، والسلفادور، والسنغال، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكابو فردي، والكاميرون، والكونغو، وكيريباس، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، واليمن.

الاستنتاجات والدروس المستخلصة من دراسات الحالة

أتاح تقرير لجنة البرنامج موجزات عن 16 من البرامج القطرية الأكثر تقدماً التي تدعمها مبادرة العمل يداً بيد. وتتمثل الخلاصة الأولى المنبثقة عن استعراض تجربة هذه البلدان في أنه ينبغي عدم النظر إلى المبادرة على أنها تضع برنامجاً محدّ ذاته، بل على أنها توفر مجموعة متكاملة من وسائل الدعم القوية للبرامج التي تتولّى الحكومات الوطنية تحديدها، وقيادتها وملكيّتها. وبتعبير آخر، عوضاً عن الحديث عن برامج مبادرة العمل يداً بيد، من الأدق الحديث عن البرامج التي تدعمها المبادرة.

وفي غالبية الحالات الخمس والأربعين وفي الحالات الست عشرة التي تمّ تسليط الضوء عليها، لم تكن البرامج المدعومة جديدة بل انبثقت عن التزامات وخطط وطنية قائمة. ففي إثيوبيا مثلاً، يعرّز البرنامج الالتزام الوطني الثابت بإنشاء مناطق لتجهيز السلع الزراعية الأساسية ومجمّعات زراعية وصناعية، من خلال تعزيز التوجّه الإقليمي للبرامج باستخدام التحليل المحدّث لحدود الربحية العشوائية الذي وضع من أجل المبادرة، عبر معالجة الثغرات التي تشوب روابط صغار المزارعين بالمجمّعات، وتعميق تحليل المنتجات والأسواق الخاصة بالمجمّعات، ودعم مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في المجمّعات باعتبارها عناصر مكتملة للاستثمارات العامة.

وفي بنغلاديش وغواتيمالا، تعمل منظمة الأغذية والزراعة كذلك من خلال ترتيبات مشتركة مع حكومة البلدين من أجل تنفيذ برامج كبيرة وطموحة في مجال تحويل النظم الزراعية والغذائية. وفي هاتين الحالتين، يتمّ الإقرار بقيادة المنظمة عن طريق

إضفاء الطابع الرسمي على دورها كرئيس مشارك (بنغلاديش) أو كأمانة (غواتيمالا) للبرنامج الذي يتم الأخذ بزمام قيادته على الصعيد الوطني.

القيمة المضافة لمبادرة العمل يدا بيد

إن القيمة المضافة لمبادرة العمل يدا بيد واضحة جداً في جميع البلدان، بوصفها دعماً متيناً ولا غنى عنه لتنفيذ البرامج الوطنية التي تمّ توسيع نطاقها. وتؤدي وسائل الدعم التي تقدمها المبادرة إلى تحسين محور التركيز والقرارات المتعلقة باختيار الموقع، وتولّد الزخم من خلال تحديد المجالات ذات الإمكانيات الزراعية والاقتصادية العالية، وتزيد من التوجّه السوقي للتمويل الإنمائي، وتحسّن تعزيز القطاع الخاص للاستثمارات العامة. كما أن المبادرة تتيح عوامل تمكينية رئيسية، وبخاصة الوصول الواسع النطاق إلى الدعم الفني والسياساتي الذي توقّره المنظمة والذي بات من الممكن الآن تقديمه من خلال أشكال التعاون الافتراضي. ويسفر النهج الإقليمي ونظم الرصد والتقييم المعتمدة في المنظمة عن الاتساق والقدرة على الصمود في صفوف أصحاب المصلحة اللازمين لضمان استدامة العمل من خلال التحديات الاستثنائية العديدة التي تواجهها البلدان المدعومة من المبادرة.

وتتمثل القيمة المضافة الأخرى في تعزيز الملكية الوطنية بطرق عدة. فالممارسة الفضلى الناشئة في مجال الحوكمة هي القيادة المشتركة لفرق المهام القطرية المعنية بمبادرة العمل يدا بيد حالما يكون ذلك ممكناً، وفي بعض الحالات، منذ البداية، كما في بوتان. كما أن المشاركة الوثيقة للوكالات الوطنية في وضع التحليلات الفنية وإجرائها تعزّز أيضاً الملكية الوطنية من خلال بناء القدرات الوطنية. وتتمثل الممارسة الفضلى الناشئة في الحرص على نقل معرفة جميع الأدوات والمنهجيات والمنصّات بشكل كامل إلى البلدان المشاركة كممارسة موحّدة.

مبادرة العمل يدا بيد كمجال أولوية برمجية ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد

يتيح القرار بإدراج مبادرة العمل يدا بيد كمجال أولوية برمجية ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة فرصةً لمعالجة المسائل المؤسسية الرئيسية والفرص المطلوبة لتنظيم عمل المبادرة. ولكن مجالات الأولوية البرمجية لا تحدّد برامج العمل كمجالات عمل قرّرت المنظمة أن تركز جهودها فيها لضمان الامتياز في الجوانب الفنية والتشغيلية للعمل. وبعبارة أخرى، فإن أحد الأهداف الرئيسية لخطط عمل مجالات الأولوية البرمجية يكمن في بناء القدرات التنظيمية التي يمكنها أن تشكل ركائز أساسية لوضع برامج أكثر تعقيداً على أرض الواقع.

وفي ظلّ هذا السيناريو، ما فتئت معظم الفرق المعنية بمجالات الأولوية البرمجية تشارك في مناقشات مع الوحدات الرئيسية ذات الصلة (الشعب، والمراكز، والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية) في المنظمة، لتحديد مستوى جهود أو "مساهمة" كل وحدة في مجال الأولوية البرمجية الخاص بها. وهذه العملية المحاسبية أساسية للتخطيط للموارد. ولكن في حالة مبادرة العمل يدا بيد، تختلف مكانة مجالات الأولوية البرمجية من الناحية النوعية على أساس توقّع عمل المبادرة كآلية لتحسين توفير القدرات الفنية على المستوى القطري. ومن هذا المنطلق، لا "تساهم" الوحدات الفنية إلى حدّ كبير في مبادرة العمل يدا بيد، لأنها تعتبرها قناةً فعالة وكفوءة جداً لإدراج القدرات المعيارية للمنظمة في البرامج التشغيلية على المستوى القطري.

وتضيف مبادرة العمل يدا بيد قيمة إلى العمل الفني والسياساتي للمنظمة عبر توفير منصة للجمع بين القدرات والآليات الرامية إلى إتاحة خدمات متكاملة في مجال الدعم السياسي والفني، والحفاظ عليها. ومن منظور المحاسبة المتعلقة بالموارد،

تولّد المبادرة كفاءات في الحجم والنطاق بما يتيح للمنظمة مساعدة أعضائها في التصديّ للتحديات البرمجية الأكثر تعقيداً في خطة عام 2030.

وتسمح مجالات الأولوية البرمجية بملكية هذه المجالات المتعلقة بالمبادرة، ليس فقط من جانب الوحدات الفنية والمعنية بالسياسات، والمكاتب الميدانية، والعوامل المسرّعة والمواضيع المشتركة بين القطاعات، وإنما أيضاً من جانب الوحدات التشغيلية الرئيسية، بما في ذلك الوحدات المسؤولة عن المنصة الجغرافية المكانية التابعة للمبادرة، والشراكات، ومشاركة القطاع الخاص، والتعاون مع الأمم المتحدة، ورفع التقارير، والرصد والتقييم. وسينظّم برنامج عمل مجالات الأولوية البرمجية حول عدة مجالات عمل ضرورية لاستكمال إعادة تنظيم قدرات المنظمة، وأصولها وعلاقاتها من أجل تحسين فعالية وكفاءة البرامج وتوسيع نطاق الدعم البرمجي وآثاره، بما يستجيب لطموحات خطة عام 2030 ومتطلباتها.

وسوف تتمحور خطة العمل الخاصة بمجالات الأولوية البرمجية للمبادرة حول تعزيز الركائز الخمس لإطار المبادرة. وهي:

- (أ) المنصة الجغرافية المكانية والأدوات التحليلية المرتبطة بها (تحليل الرفاه والتغذية القائم على بيانات مرجعية جغرافية، وأنواع برامج مبادرة العمل يبدأ بيد، وأدوات تحليل القرارات المتعدد المعايير (CDMA)، وما إلى ذلك)
- (ب) ودمج جميع أبعاد النظم الزراعية والغذائية في استراتيجيات متباينة قائمة على التحليل الجغرافي المكاني وعلى نهج إقليمي.
- (ج) والمواءمة الكفوءة بين المانحين والمستثمرين، لضمّ تعهّدات الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية التي تعتمد مُهَجًا لإدارة "البرنامج العالمي" على غرار مبادرة العمل يبدأ بيد.
- (د) وإقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم المنتجون الوطنيون، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقطاع الخاص، ومؤسسات الأبحاث، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى.
- (هـ) ونظام متطور جداً للرصد والتقييم يسترشد بمقياس الأولوية، وجمع البيانات بكفاءة، والشفافية وتبادل المعلومات الميسر من قبل النظم، والاستعراضات الفصلية والسنوية وتقييم الأثر في الوقت الحقيقي (تقريباً).

مبادرة العمل يبدأ بيد والبلدان التي تشهد نزاعات وأزمات

تواجه مجموعة فرعية كبيرة من البلدان التي تستفيد من دعم المبادرة أزمات بيئية ممتدة أو نزاعات سياسية، غالباً ما تجتمع مع بعضها. وفي ظلّ هذه السياقات، يتطلب تنفيذ دعم المبادرة موازنةً متأنية بين المصالح المتضاربة في أحيان كثيرة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام. غير أن المبادرة قادرة على إتاحة وترسيخ وإدامة عملية تنمية زراعية واقتصادية شاملة ومتكيفة تمنح مختلف أصحاب المصلحة مصلحةً مشتركة في تنمية النظام الزراعي والغذائي. ومن الضروري أن يشكل إعداد استراتيجيات قصيرة الأمد لتعزيز ركيزة التنمية في الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أولوية قصوى في الأشهر والسنوات القادمة، إذا أريد إيجاد مخرجٍ للأزمات والنزاعات المتكررة. ولبلوغ هذه الغاية، ستعمل الفرق المعنية بالتنسيق ومجالات الأولوية البرمجية التابعة للمبادرة على نحوٍ وثيق مع مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود التابع للمنظمة لتحديد الأدوات والمنصّات والشراكات الأساسية وتعزيزها بهدف ردم الهوة بين العمل الإنساني والتنمية.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين